الحريّة لأحمد كامل: يجب على المملكة العربية السعودية عدم تسليم المتظاهر السلمي إلى مصر حيث سيواجه التعذيب

بيانات مشتركة · مصر · السعودية · 2 ديسمبر

نحن، المنظمات الموقعة أدناه، نحث سلطات المملكة العربية السعودية على عدم ترحيل أحمد فتحي كمال كامل إلى مصر، حيث سيكون معرضًا بشكل كبير لخطر التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. إن تسليمه سيشكل انتهاكا لمبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه في المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب، التي صادقت عليها المملكة العربية السعودية في عام 1997. كما نحث السلطات السعودية على الإفراج الفوري عن السيد كامل.

وكان أحمد كامل، وهو مواطن مصري، قد شارك بشكل غير عنيف في احتجاجات الربيع العربي في مصر في 2011 و2014. وخلال الاحتجاجات، أُطلق عليه النار في مناسبتين منفصلتين، مما أدى إلى إصابته بمضاعفات صحية طويلة الأمد، بما في ذلك شظايا لا تزال عالقة في جسده. وقد تم اعتقاله واحتجازه وتعريضه للتعذيب في أعقاب الاحتجاجات في عام 2014. وبعد الإفراج عنه بكفالة، تمكن من الفرار إلى المملكة العربية السعودية، حيث يقيم منذ ذلك الحين. تحمل زوجته وطفلاهما الصغيران، البالغان من العمر عامين و10 أشهر، الجنسية الأمريكية وتعيش معهما بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. وقد حُكم عليه غيابيًا في عام 2021 بالسجن لمدة 25 عامًا، أي ما يعادل عقوبة السجن المؤبد، لتورطه في الاحتجاجات.

ألقي القبض على أحمد كامل في أكتوبر 2022 في المملكة العربية السعودية بعد طلب تسليم أولي من مصر عبر الإنتربول. بعد احتجازه لمدة ثلاثة أيام دون تقديم أي وثائق رسمية، أُطلق سراحه وتمكن من البقاء في البلاد دون مشاكل أخرى. في 12 نوفمبر 2024، تلقى اتصالاً من مركز شرطة جنوب جدة يستدعيه إلى المركز في اليوم التالي. في 13 نوفمبر 2024، تم اعتقاله للمرة الثانية بناءً على طلب مصر بعد صدور نشرة حمراء جديدة من الإنتربول. وهو محتجز حاليًا في جدة، ويواجه خطر التسليم الوشيك إلى مصر.

المملكة العربية السعودية ومصر كلاهما طرفان في اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي (اتفاقية الرياض)، التي تحكم إجراءات تسليم المجرمين بين الدول الموقعة عليها. ويسمح التفسير الضيق لاتفاقية الرياض للجرائم السياسية بتسليم الأفراد لأسباب سياسية، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد أعرب خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء عدم احترام المملكة العربية السعودية لمبدأ عدم الإعادة القسرية في الماضي. وعلى وجه الخصوص، سلطت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب الضوء على "عدم وجود تشريعات وإجراءات وطنية تنظم صراحة الطرد والإعادة القسرية والتسليم تتفق مع متطلبات المادة 3 من الاتفاقية"، وأوصت السلطات السعودية "بضمان اعتماد تشريعات محلية ضد الإعادة القسرية وسبل انتصاف فعالة في إجراءات الإبعاد، بما في ذلك المراجعة من قبل هيئة قضائية مستقلة".

وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن ممارسة التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة منتشرة على نطاق واسع في مصر، بما في ذلك ضد المعارضين والمنتقدين والمتظاهرين السلميين. في عام 2024، أكد خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة على "الاتجاه المقلق" لانتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة، "بهدف واضح هو خنق المعارضة والانتقاد والمعارضة".

في عام 2017، أجرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب مراجعة لمدى امتثال مصر لاتفاقية مناهضة التعذيب، وتوصلت إلى "استنتاج لا مفر منه بأن التعذيب ممارسة منهجية في مصر". وقد أعادت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التأكيد على هذا الاستنتاج في عام 2023، حيث أعربت عن قلقها العميق إزاء "الاستخدام المنهجي للتعذيب

والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون".

دفعت المخاوف بشأن التعذيب في مصر لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب إلى إجراء تحقيقين بموجب المادة 20 من اتفاقية مناهضة التعذيب. وفي كلتا الحالتين، خلصت اللجنة أيضًا إلى أن قوات الأمن المصرية تمارس التعذيب بشكل منهجي.

إن مشاركة أحمد كامل في احتجاجات الربيع العربي والعواقب الوخيمة التي واجهها نتيجة لذلك تجعله عرضة بشكل كبير لخطر التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان إذا ما تم ترحيله إلى مصر. وعليه، فإن المنظمات الموقعة أدناه تحث السلطات السعودية على الامتناع عن تسليمه والإفراج عنه فوراً.

الموقعون:

- القسط لحقوق الإنسان
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- لجنة العدالة (CFJ)
- DAWN
- المنبر المصري لحقوق الإنسان (EHRF)
- الجبهة المصرية لحقوق الإنسان (EFHR)
- المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان
- دار الحرية، Freedom House
- هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية
- منا لحقوق الإنسان
- مركز الشرق الأوسط للديمقراطية (MEDC)
- الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (ISHR)
- StartPoint، نقطة البداية

نُشر على
https://humena.org/ar/freeahmedkamel-saudi-arabia-must-not-extradite-peaceful-protester-to-egypt-where-he-would-face-torture/
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · info@humena.org